الفضل يقترح تخصيص «تطبيق» لحجز مواعيد المرضى بالمستوصفات مسبقاً

اعلن النائب احمد نبيل الفضل عن تقديمه مقترحا برغبة بتخصيص عيادة واحدة على الأقل بالمستوصفات الطبية في مناطق الكويت كافة للمرضى الذين يحجزون مواعيدهم مسبقاً عبر تطبيق وموقع وزارة الصحة

وقال الفضل نظرا لما تعانيه المراكز الصحية والمستوصفات في مختلف المناطق من كثافة في اعداد المراجعين في أوقات متقاربة، ورغبة في تنظيم آلية المراجعة خدمة للمواطنين والمراجعين وكي لا يكون هناك ازدحام في وقت واحد مع ظروف مرضية متفاوتة للمرضى.

ونص الاقتراح على: تتولى وزارة الصحة تخصيص عيادة واحدة على الأقل بالمستوصفات الطبية في مناطق الكويت كافة للمرضى الذين يحجزون مواعيدهم مسبقاً عبر تطبيق وموقع وزارة الصحة وتكون لهم الأولوية بالدخول على الطبيب في تلك العيادات عند الحضور في الموعد المحدد لهم مسبقاً، مع استمرار العمل في العياداتالأخرى التي تستقبل المراجعين من المرضى دون موعد مسبق، مع التزام مراجعي العيادات التي لا تعمل بنظام المواعيد في الانتظار بحسب الدور لأسبقية الحضور مع تقدير الطبيب المعالج للحالات الحرجةالتي لها الأولوية، ودون الاخلال بالأولوية لكبار

حولت للسفارات والقنصليات 651 مليون دينار بينما المعتمد 101 مليوناً

«لجنة الميزانيات»: وزير الخارجية تعهد بالالتزام بما هو معتمد في ميزانية الوزارة

رياض عواد

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعها صباح امس بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد الصباح لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الخارجية عن السنة المالية المنتهية الأخيرة 2018/2019 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه.

وقد صرح مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي رياض أحمد العدساني أن إبداء الملاحظات على تنفيذ الميزانية العامة للدولة لا يقلل من جهود الجهات الحكومية كافة وإنما يتطلب التصحيح لما فيه المصلحة العامة، وقد انتهى إلى ما يلي:

1. تم بيان أن الوزارة حولت للسفارات والقنصليات بالخارج نحو 651 مليون دينار في حين أن المعتمد لها كان نحو 101 مليون دينار، وذلك حسب بيانات الحساب الختامي الواردة من الحكومة إلى مجلس الأمة رسميا.

في حين أشارت الوزارة أن هناك خطأ في مخرجات النظام الآلي لتنفيذ الميزانية (الأوراكل) وأنها حولت فعليا للخارج 157 مليون دينار، وهو ما أكدته وزارة المالية أيضا أثناء الاجتماع، وطلبت اللجنة من وزارة المالية بفحص المبلغ المذكور وتصحيح الإجراءات من منطلق الرقابة والمحاسبة. بالإضافة إلى موافاة اللجنة بما يعبر عن الواقع ع، لما بأن اللجنة سترسل كتاب رسمي لوزارة المالية بعدما لاحظت أن مثل هذا المبرر تكرر من أكثر من جهة حكومية.

واستقر رأي اللجنة إلى ضرورة تصويب مخرجات النظام الآلي لكونها وثيقة رسمية سيتم المصادقة عليها لاحقا في مجلس الأمة وتصدر بقانون مما يتطلب أن يعكس الحساب الختامي واقع الميزانية، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بما هو معتمد في الميزانية عند التحويل للخارج؛ إذ أن المبلغ الذي تقر فيه كلا من وزارة الخارجية والمالية أعلى أيضا مما هو معتمد بالميزانية.

وقد تعهد وزير الخارجية بالالتزام بما هو معتمد له في الميزانية.

جانب من اجتماعات اللجنة

2. رغم تنبيه اللجنة في تقريرها السابق عند إقرار مجلس الأمة لميزانية الدولة للسنة المالية 2019/2020 أن لا تقوم وزارة الخارجية بتكرار تسوية حساب العهد لديها بصورة غير صحيحة محاسبيا من خلال استخدام مبالغ محتجزة في حساب (الأمانات) إلا أنها استمرت بهذه المعالجة غير السليمة.

علما بأن كلا من جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بينا في تقاريرهما أن هذه المعالجة اسفر عنها استخدام للاعتمادات المالية في غير الأغراض المخصصة لها مع عدم تمكنها من التحقق من صحة هذه التسويات لـ4 سنوات مالية.

وقد تعهد الوزارة بإيقاف هذه المعالجة، وأنها ستنسق مع وزارة المالية في تسوية حساب العهد حسب قواعد تنفيذ الميزانية، مع التعاون مع الأجهزة الرقابية في اطلاعهم على المستندات المؤيدة عند تسوية المبالغ المتبقية.

3. أهمية الربط الالكتروني مع السفارات والقنصليات بالخارج، حيث لم يتم ربط إلا 9 بعثات من أصل 106 بعثة، علما بأن العقد الذي وقعته وزارة الخارجية بقيمة 699 ألف دينار في هذا الشأن يفترض اتمامه في سنة 2020/2021، وقد أوضحت الوزارة أنها ماضية في التنفيذ، وهو ما ستتابعه اللجنة.

4. أهمية تقدير بنود الميزانية بما يعكس الاحتياجات الفعلية، حيث قدر في بند (الاشتراكات الخارجية) الخاص بمساهمات دولة الكويت في المنظمات الدولية والإقليمية بـ26 مليون دينار في حين أن الصرف الفعلي 16 مليون دينار.

وقد بين الوزير اتفاقه مع هذه الملاحظة، وأنه سيتم التقدير بصورة أدق أخذا في الاعتبارات أن هناك اشتركات ثابتة تدفعها دولة الكويت وأخرى مساهمات طوعية يتم مراجعتها دوريا بما يحقق الأهداف العليا للدولة.

5. وضحت اللجنة أهمية زيادة تكويت الوظائف في البعثات التمثيلية بالخارج وفق الضوابط والشروط وبما يحقق المصلحة العامة خاصة وأن الوزارة متفقة مع اقتراحات السلطة التشريعية في هذا الشأن مع الأخذ بكافة الاعتباراتوالمعوقات التي تبينها الوزارة.

حيث أن هناك 1760 وظيفة بالخارج لغير الكويتيين من ذوي الشهادات الجامعية التخصصية في السفارات والقنصليات، وقد تحفظت وزارة المالية في السنة المالية الأخيرة على قيام وزارة الخارجية بعدم الالتزام بقواعد التعيين وفق قواعد تنفيذ الميزانية مما ترتب عليه تغطيتها بـ5 ملايين دينار من الاعتماد التكميلي.

علما بأن وزارة الخارجية لسنتين تخالف قواعد تنفيذ الميزانية في شأن استخدام مبالغ من الاعتماد التكميلي المخصص للتعيينات والتوظيف، وقد تعهد الوزير لوجود مراجعة شاملة لهذه الملاحظة.

6. لابد من الالتزام بالخطة السنوية التي تضعها الوزارة في شراء العقارات بالخارج لتستخدم كمقار للبعثات الدبلوماسية، حيث لوحظ أن الوزارة تستهدف عقارات خارج خطتها، حيث لدى الوزارة حاليا 46 عقارا مقيمة في سجلاتها بـ518 مليون دينار في حين أنها في الحساب الختامي مقيمة بأقل من ذلك، مما يتطلب وجود انسجام في البيانات لتعكس الواقع الفعلي. مع التشديد على أهمية الشراء في الدول ذات الاستقرار السياسي والاقتصادي

سأل وزير المالية عن المباني المستأجرة للجهات الحكومية

المويزري يقترح تعديل بعض مواد اللائحة الداخلية لمجلس الامة

أعلن النائب شعيب شباب المويزري عن تقديمه اقتراحا بقانون المرفق بتعديل بعض احكام القانون رقم 12/1963 في شان اللائحة الداخلية لمجلس الامة وجاء في الاقتراح:

المادة الأولى:

يضاف بندين جديدين الى المادة رقم (43) من القانون رقم 12/1963 المشار اليه نصها التالي:

– حادي عاشر – لجنة الصناعة وعدد اعضاؤها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة في الملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وانشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

– ثاني عشر – لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضاؤها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء. الرقابة على السياسات النفطية ومتابعة تأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها. استخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

–المادة الثانية:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نفاذة.

وجاء في المذكرة الإيضاحية، انه استنادا الى ما ورد بنص المادتين 43، 43 مكرر من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شان اللائحة الداخلية لمجلس الامة من تحديد ماهية اللجان الدائمة وعدد أعضاؤها واختصاصاتها، تفعيلا للمهام التشريعية والرقابية لمجلس الامة.

ولما كانت الصناعة تعد من اهم مصادر الدخل القومي وجوهر التحول الهيكلي، باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول لما لها من خواص الترابط بين القطاعات الاقتصادية، الامر الذي يتطلب الاهتمام بتنميتها وإزالة العقبات امام تطويرها لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الكويت خاصة وان الدولة تملك من الموارد المالية التي تمكنها من تخصيص ما يلزم للنهوض بالصناعة، حيث اثبتت التجارب التاريخية والحالية وجوب عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل لما يتعرض له السوق النفطي من تقلبات تؤدى الى ارباك سياسات الانفاق الحكومي مما يدفع الحكومة للجوء الى خيار السحب من احتياطاتها النقدية.

ولما كانت الدولة تواجه العديد من التحديات المتعلقة بعمليات استخراج النفط والغاز لتحقيق معدلات انتاج مستدامة والمحافظة عليها من خلال إضافة كميات من الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز، وكذلك التحديات المرتبطة بعمليات التكرير والتكامل مع البتروكيماويات وعمليات التسويق والنقل البحري، فضلا عن التحديات المرتبطة باستغلال مصادر الطاقة البديلة واستخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة.

الامر الذي يستوجب تقديم الدعم التشريعي والرقابي اللازم من اجل المحافظة على الثروة النفطية والغازية واستدامتها وتأهيل الكوادر الوطنية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

شعيب المويزري

كما يتطلب العمل على تفعيل دور مراكز البحث والتطوير واعتماد الميزانيات اللازمة لزيادة نسبة الانفاق العام على الأنشطة البحثية، وجلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة للصناعات المختارة التي تقود عملية التنويع للقاعدة الإنتاجية لدولة الكويت.

وانطلاقا من الحرص على إزالة كافة العقبات والمشاكل التي تواجه قطاعي الصناعة والنفط والكهرباء بالدولة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد دعما للاقتصاد الوطني.

لذا تم إضافة بندين جديدين الى المادة 43 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار اليه:

البند العاشر الذي ينص على تشكيل لجنة الصناعة وعدد اعضاؤها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة والملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وانشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

البند الحادي عشر الذي ينص على تشكيل لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضاؤها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء. الرقابة على السياسات النفطية وتأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها. استخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

كما وجه النائب شعيب المويزري سؤالا وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية، ونص السؤال على:

1 –ما هو عدد المباني المستأجرة من قبل الجهات الحكومية حتى تاريخ تقديم هذا السؤال سواء كان الاستئجار بالرجوع إلى إدارة أملاك الدولة أو دون الرجوع إليها؟

2 –أسماء ملاك هذه المباني المستأجرة للجهات الحكومية؟

3 –القيمة الايجاريه لكل مبنى تم استئجاره من قبل الجهات الحكومية؟

4 –تاريخ توقيع كل عقد من عقود الاستئجار ومدته؟

الدلال: كم عدد المكتبات العامة في كل محافظة وما أعداد العاملين فيها؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب ونص السؤال على: تعد المكتبات العامة أحد أعمدة العلم والحضارة في دول العالم، وهي دليل على مستوى التقدم الحضاري والثقافي للدولة، فبها يحفظ تراث الأمة وتاريخها وفيها تنشر المعرفة في جميع المجالات والعلوم المختلفة؛ وتكمن أهمية المكتبات العامة بأنها توفر جميع أنواع الكتب العلمية والمعلومات للناس، وبإمكان أي شخص الدخول إليها، وقراءة أي كتاب موجود فيها دون أي قيد أو شرط، مما يشجع الأفراد في المجتمع على المطالعة والتعليم الذاتي وتوفير المصادر والمراجع للأبحاث العلمية فيساهم ذلك في خلق المواطنة الصالحة ونهضة المجتمع، والناظر لأوضاع المكتبات العامة في دولة الكويت يلاحظ أوجه القصور البين في مدى تطورها أو أنتشارها أو قدرة المكتبات علي جذب القراء والمستفيدين من خدماتها بالإضافة إلي معاناة أصحاب البحث العلمي والإنساني من نقص مراكز المعلومات في البلاد ناهيك عن الإهمال القائم في تلك المكتبات وهجرة الناس لها، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

–1 كم عدد المكتبات العامة في كل محافظة من محافظات الدولة، وما أعداد العاملين فيها بشكل عام ونسبة الكويتيين منهم؟

–2 هل توجد إحصاءات لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أو لدى المكتبات العامة بأعداد زوارها، يرجى تزويدنا بها إن وجدت، وإن لم توجد ما أسباب ذلك؟ وهل يوجد خطة لجذب أو تسويق المكتبات للجمهور.

–3 ما هي الخدمات المعلوماتية والبحثية والثقافية التي تقدمها المكتبات العامة للباحثين والمراجعين والمرتادين لتلك المكتبات، وهل يوجد فهرس الكتروني في المكتبات وهل الفهرس متاح على شبكة الانترنت بصفة عامة للجمهور.

–4 هل قام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بتقييم أحوال المكتبات العامة ومدى تحقيقها لأهدافها، مع تزويدي بأي تقييم حصل خلال الخمس سنوات الماضية، وما هي خطة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب للأعوام الخمس القادمة لتطوير المكتبات العامة وأداؤها، وما هي الميزانية المالية المرصودة لدعم وتطوير المكتبات العامة؟

–5 من هي الإدارات المختصة بإدارة المكتبات العامة ومتابعتها في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع تزويدي بأسماء ومؤهلات القائمين عليها.

–6 هل يوجد نظام ربط أو شبكة تواصل بين المكتبات العامة والمكتبات الرئيسية في دولة الكويت (ربط الكتروني أو إداري) كالمكتبات في جامعة الكويت أو الجامعات الخاصة أو مكتبة قصر العدل أو مكتبة الفتوى والتشريع والمكتبات الأخرى.

الشاهين لبلدية الكويت: ما الإجراءات المتخذة لتوفير أراض لأندية ذوي الإعاقة

اسامه الشاهين

وجه النائب أسامة عيسى الشاهين سؤالا الى وزير الدولة لشؤون البلدية

و نص السؤال على: أشهرت الهيئة العامة (7) أندية رياضية لذوي الإعاقة بجميع المحافظات للرياضة خلال الفترة من عام 2017–2019، في وقت سابق صدر قرار من مجلس الوزراء رقم (991) في تاريخ 6/7/2015 بتكليف كل من الهيئة العامة للشباب والرياضة وبلدية الكويت ووزارة المالية للعمل على توفير أراضٍ وميزانيات لهذه الأندية لدعم أنشطتها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) الإجراءات المتخذة من بلدية الكويت لتوفير أراض للأندية الخاصة بذوي الإعاقة، وأماكن هذه الأراضي إنْ وجدت.

2) المخططات المقترحة لمباني هذه الأندية إن وجدت، ومدى التعاون بهذا الشأن مع الهيئة العامة للرياضة.

الرويعي: تزكية الكويت نائباً أول لرئيس الدورة الحالية لاتحاد برلمانات الدول الإسلامية

قال امين سر الشعبة البرلمانية عضو مجلس الأمة النائب الدكتور عودة الرويعي امس الاول الاربعاء ان اجتماع اللجنة العامة لاتحاد برلمانات دول منظمة التعاون الاسلامي في بوركينا فاسو زكى الكويت نائبا أول لرئيس الدورة الحالية لاتحاد برلمانات الدول الاسلامية المنعقد بالعاصمة البوركينية واغادوغو معربا عن التهنئة لمجلس الامة لنيله ثقة البرلمانيين المشاركين في هذه الدورة.

وأضاف الرويعي في تصريح صحفي ان هذه التزكية تعكس الثقة والسمعة العالية التي تتمتع بها الكويت لدى البرلمانيين من كل الدول العربية والآسيوية والافريقية والاسلامية.

وأكد أن استهداف الدول الاسلامية بالارهاب ذريعة من الدول "صاحبة النفوذ" بالمنطقة للتدخل في شؤونها الداخلية.

واعتبر ان المنطقة الاسلامية "تدفع ثمن الارهاب" وهي أكثر من عانت منه مشددا على أن الارهاب "لا يعرف عنوانا ولا دين له ولا دولة ولا أرض».

وأشار الى استمرار معاناة دول الساحل الأفريقي وغيرها من الارهاب وكذلك الى الضحايا الذين سقطوا من جراء الهجمات الارهابية "التي تهدد جميع المجتمعات وجميع المساعي السلمية في الدول».

وأوضح انه تم خلال الاجتماع تبني اقتراحات تقدمت بها دول عدة منها بوركينا فاسو وأوغندا وبنين وغينيا بشأن السلم ومكافحة الارهاب واستحداث لجنة خاصة بذلك.

وقال إن الكويت قدمت خلال الاجتماع اقتراحا لإنشاء لجنة مستمرة تقوم بأعمالها الأمانة العامة للاتحاد أو تكلف بها من تراه لتقييم وتحقيق الانجازات والأهداف سواء للمؤتمر الحالي أو المؤتمر المقبل وذلك من خلال نشرة دورية او احصائية يتم فيها قياس ما تم انجازه بطريقة علمية "سليمة وواضحة».

وأضاف أن الشعبة البرلمانية الكويتية قد اقترحت كذلك أهمية تقنين وتنقيح عناوين المؤتمر وتبني بندين أو ثلاثة بنود بحد أقصى "حتى يتم النظر فيها وتبني عناوين رئيسة" تعمل اللجان على ضوئها.

وأكد الرويعي أن انحياز الولايات المتحدة للكيان الصهيوني ليس بمستغرب على الادارة الامريكية التي لا تألو جهدا في نصرة القضايا الصهيونية وعدم إنصاف القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين.

د. عودة الرويعي اثناء المؤتمر